**المسلك الأول من مسالك العلة**

**النص القاطع**

مبحث فى أصول الفقه

إعداد / *محمد سعد حسن*

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

*mohamad.saad@mediu.ws*

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى المسلك الأول من مسالك العلة النص القاطع**

**الكلمات المفتاحية – النص، القاطع، الرازى**

* **.المقدمة**

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة المسلك الأول من مسالك العلة النص القاطع**

* **.عنوان المقال**

**المسلك الأول من مسالك العلة: (النص):**

**والمراد بالنص عند الإمام الرازي وأتباعه -رحمهم الله تعالى-: ما تكون دلالته على العلية ظاهرة، سواء كانت قاطعة -أي: لا تحتمل إلا المعنى المراد- أو أنها محتملة للمراد وغيره احتمالًا مرجوحًا.**

**وقال الإمام الآمدي -رحمه الله تعالى-: إن النص هو ما يدل بالوضع من الكتاب والسُّنَّة على علية وصف لحكم. كذا نقله عنه الإسنوي -رحمه الله تعالى- وعبارته في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام)، هو أن يذكر دليل من الكتاب والسُّنَّة على التعليل بالوصف, بلفظ موضوع له في اللغة، من غير احتياج فيه إلى نظر واستدلال.**

**ووافقه الإمام شمس الدين الأصفهاني -رحمه الله تعالى- في (شرح المنهاج), حيث قال: النص هو ما يدل على علية الوصف دلالة بحسب الوضع، إما على سبيل القطع بألا يحتمل غير العلية, أو على سبيل الظهور بأن يحتمل غير العلية احتمالًا مرجوحًا.**

**وإلى هذا المعنى أشار الكمال ابن الهمام في (التحرير), و"أمير بادشاه" في شرحه -رحمه الله تعالى- وقد ذكر الزركشي -رحمه الله- أن المراد بالنص هنا: ما دل من الكتاب والسُّنَّة على العلية.**

**وقال الإبياري -رحمه الله تعالى- كما نقله الإمام الشوكاني صاحب (إرشاد الفحول): ليس المراد بالصريح المعنى الذي لا يقبل التأويل؛ بل المنطوق بالتعليل فيه على حسب دلالة اللفظ الظاهر على المعنى. وسماه الإمام الرازي -رحمه الله تعالى- في المعالم: التنصيص, وعبر عنه الآمدي -رحمه الله- بالنص الصريح.**

**والمشهور أن إلحاق المسكوت عنه بالعلة المنصوصة قياس, وقال ابن فورك -رحمه الله تعالى-: ليس قياسًا، وإنما هو استمساك بنص لفظ الشارع، هكذا نقله عنه الزركشي في (البحر المحيط).**

**أقسام المسلك الأول, وهو النص:**

**لقد قسمه الإمام الرازي وأتباعه، وابن السبكي وأتباعه -رحمهم الله تعالى- إلى: قاطع وظاهر، أما القاطع فعبر عنه غير واحد بالصريح؛ كالإمام أبي الحسين البصري، والغزالي والآمدي, وابن الحاجب وهو صاحب (التحصيل), والهندي وابن السبكي في (جامع الجوامع) وأتباعه, وابن الهمام -رحمهم الله تعالى- وجعلوا مقابل القاطع الإيماء أو التنبيه، أو الألفاظ المنبهة ونحوه؛ إلا أن صاحب (التحصيل) وابن السبكي -رحمهما الله تعالى- تبعا الإمام في تسمية مقابل القاطع بالظاهر.**

**وفسر الإمام الرازي القاطع، فقال: القاطع ما يكون صريحًا في المؤثرية، والصواب أن يقول: في المعرفية, بناءً على المختار في تعريف العلة؛ أما المؤثرية فإنما هو على تعريف المعتزلة -والله أعلم.**

**وفسر الأصفهاني والإسنوي وجلال الدين المحلي -رحمه الله- وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وابن علان القاطع أو الصريح بأنه: الذي لا يحتمل غير العلية، أو هو أن تذكر العلة بلفظ لا يقصد به غير العلية، والظاهر بأنه: الذي يحتمل غيرها احتمالًا مرجوحًا.**

**وفسر الزركشي -رحمه الله تعالى- الصريح بأنه: ما يدل بالوضع على العلية من غير احتياج فيه إلى نظر واستدلال، وفسر الظاهر بأنه: ما يحتمل غير العلية احتمالًا مرجوحًا.**

**أما العضد الإيجي، والسعد التفتازاني -رحمهما الله تعالى- فقد فسرا الصريح بأنه: ما يدل بوضعه, والتنبيه والإيماء بأنه: ما لزم مدلول اللفظ.**

**وقد عزا الإسنوي للآمدي القول بهذين القسمين، أيضًا قال: قسمه المصنف -يعني: الإمام البيضاوي- تبعًا للإمام -أي: الرازي والآمدي- إلى قاطع وظاهر؛ وليس كذلك، بل الآمدي سمى هذا المسلك بالنص الصريح، ثم قسمه قسمين ولم يسمهما قاطعًا ولا ظاهرًا، ولا ميز بينهما في قوة الدلالة على التعليل؛ بل جعلهما في قوة واحدة, حيث قال -رحمه الله تعالى-: وهو قسمان:**

**الأول: ما صرح فيه بكون الوصف علة أو سببًا للحكم الفلاني, وذلك كما لو قال: العلة كذا، أو السبب كذا.**

**الثاني: ما ورد فيه حرف من حروف التعليل؛ كاللام والكاف ومن وإن والباء. ثم ذكر أمثلتها, ثم قال: فهذه هي الصيغ الصريحة في التعليل, وعند ورودها يجب اعتقاد التعليل؛ إلا أن يدل الدليل على أنها لم يقصد بها التعليل, فتكون مجازًا فيما قصد بها. فدل ذلك على أن مذهب الآمدي؛ أن القسمين جميعًا صريحان في التعليل، وأنهما على درجة واحدة في القوة.**

**ويؤكد هذا عبارته في (منتهى السول) فإنه -رحمه الله تعالى- قال: صريح النص، وهو ما صرح فيه بكون الوصف علة؛ كقوله: لعلة كذا، أو ورد فيه حرف من حروف التعليل لغة.**

**فمذهب الإمام الآمدي غير مذهب الإمام الرازي -رحمه الله تعالى- الذي فرّق بين القسمين في القوة, بجعل أحدهما قاطعًا في العلية والآخر ظاهرًا فيها, وهذا خلاف معنوي، وليس مجرد خلاف لفظي أو اصطلاحي؛ فما جعله الرازي ظاهرًا جعله الآمدي صريحًا يجب اعتقاد عليته.**

**وتبع الآمديَّ على هذا الإمام ابنُ الحاجب -رحمه الله تعالى- فجعلهما جميعًا من صريح النص, وإن كان خالف الإمام الرازي والآمدي من وجه آخر؛ فقسم النص إلى صريح وتنبيه وإيماء, وجعل التنبيه والإيماء قسمًا من النص؛ لا قسيمًا له -كما فعل الإمام الرازي والآمدي.**

**وفي كلام ابن الحاجب -رحمه الله- فائدة أخرى؛ وهي أنه رتب ألفاظ الصريح من حيث القوة على ما ترجح عنده؛ فبدأ بأقواها حيث قال -رحمه الله- في (مختصره): النص وهو مراتب؛ صريح مثل: لعلة كذا، أو لسبب كذا، أو لأجل كذا، أو من أجل، أو كي، أو إذن. ومثل: لكذا، وإن كان كذا، أو بكذا. أو مثل: {ﭡ ﭢ} [المائدة: 38], ومثل قول الراوي: ((سها رسول الله  فسجد)) و((زنى ماعز فرُجم)) سواء الفقيه وغيره؛ لأن الظاهر أنه لو لم يفهمه لم يقله.**

**فكلام الإمام ابن الحاجب يوضح مراتب الصحيح؛ حيث إنه -رحمه الله تعالى- فصل بينها بقوله: ومثل, كما نبه عليه سعد الدين التفتازاني في حاشيته على (شرح العضد)، وبين الإمام العضد جهة كون كل مرتبة دون ما قبلها، ويلاحظ أن ابن الحاجب -رحمه الله- جعل في المرتبة الأولى من الصريح الألفاظ التي أدرجها الإمام تحت قسم القاطع، وجعل في مراتب أدنى الألفاظَ التي ذكرها الإمام في قسم "الظاهر" -والله أعلم.**

**ثم إن الإمام الإسنوي وابن السبكي قد تعقبا تقسيم الإمام الرازي والبيضاوي -رحمهما الله- فقال كلٌّ من الإسنوي وابن السبكي: وفي التقسيم نظر؛ فإن دلالات الألفاظ لا تفيد اليقين عند الإمام الرازي، وأيضًا قد ذكر البيضاوي وغيره في تقسيم الألفاظ أن الظاهر قسيم النص، لا قسم منه.**

**وذكر القرافي -رحمه الله- أنه لا يسلم أن هذه دلالة قاطعة؛ لاحتمال المجاز والإضمار والاشتراك، وغير ذلك من الأمور القادحة في إفادة الألفاظ القطع, إنما هذه ظواهر غير أنها أظهر من غيرها؛ لا سيما والإمام الرازي -رحمه الله- قد سلم أنها غير قاطعة.**

**اللفظ الأول من ألفاظ النص القاطع: "كي":**

**من ألفاظ القاطع عند الإمام الرازي وأتباعه: كي, وهي من الألفاظ التي تدل على العلية قطعًا، سواء كان لفظ "كي" مجردًا عن حرف النفي، كقوله تعالى: {ﭽ ﭾ ﭿ} [طه: 40], أو غير مجرد عن حرف النفي، كقوله تعالى في الفيء: {ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ} [الحشر: 7], أي: إنما وجب تخميس الفيء؛ كي لا يتداوله الأغنياء بينهم، فلا يحصل للفقراء منه شيء، بل يكون مرة لهذا ومرة لذاك.**

**ويجدر بنا أن نتعرض لتحقيق معنى كلمة "كي" في العربية، وقد ذكر الأصوليون في هذا الموضع لفظ "كي" ومثلوا به, وههنا بحث من العربية ينبغي الوقوف عليه؛ لأثره البالغ على البحث الأصولي في إفادة "كي" للتعليل، وذلك أنه ينبغي تقييد كلامه هنا بأن تكون كي تعليلية جارة، وذلك أن "كي" تنقسم إلى نوعين: ناصبة وهي المصدرية، وغير ناصبة وهي التعليلية الجارة، وربما أتى بعدها فعل منصوب بأن محذوفة؛ فليست كل "كي" تفيد التعليل صراحة، بل هي حرف مشترك على ما نبهوا عليه.**

**النوع الأول: "كي" الناصبة, وهي المصدرية:**

**قال النحاة -رحمهم الله تعالى- في كي المصدرية: هي بمنزلة أنِ المصدرية معنًى وعملًا، فهي مرادفة لها، وهي التي تؤوّل مع الجملة بعدها بمصدر، وهي التي تتقدمها لام التعليل لفظًا، أو تقديرًا إذا حذفتها استغناء بنيتها، وليس بعدها أنْ؛ ومثالها قول الله تعالى: {ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ} [الحديد: 23] والتقدير: لعدم حزنكم، وكقوله تعالى: {ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ} [الأحزاب: 37].**

**ففي هاتين الآيتين يتعين أن تكون "كي" مصدرية؛ فاللام جارة دالة على التعليل، و"كي" مصدرية بمنزلة أن لا تعليلية؛ لأن الجارّ لا يدخل على الجارّ، ولا يصح أيضًا اعتبار كي تعليلية؛ لأنه يمتنع أن يتوالى حرفان بمعنى واحد.**

**وهو غير جائز في العربية؛ إلا في باب التوكيد وللضرورة، واعتبارها مصدرية أكثر فائدة من اعتبارها تعليلية مؤكدة لمعنى اللام.**

**وقولهم: بمنزلة أنْ عملًا ومعنى, صريح في أنها لا تفيد التعليل وبه صرح غير واحد، فقال ابن جماعة: وليست "كي" المصدرية مفيدة للسببية، وإنما المفيد للسببية اللام الظاهرة أو المقدرة.**

**وقال الإمام السيوطي: ولا تفيد الناصبة علة, وقال أيضًا: وهي إذا كانت ناصبة، لا يفهم منها السببية؛ لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كأنْ.**

**فهذه النصوص, وغيرها تقطع بعدم إفادة كي المصدرية للتعليل، وتوجب تقييد كلام الأصوليين بألا تكون كي مصدرية.**

**النوع الثاني: "كي" التعليلية الجارة:**

**قال النحاة -رحمهم الله تعالى-: هي بمنزلة لام التعليل معنًى وعملًا، فهي مرادفة لها، وهي دالّة على أن ما قبلها سبب حصول ما بعدها، وهي التي تتأخر عنها اللام، أو أضمر بعدها أن المصدرية, والناصب بعدها "أنْ" المضمرة لزومًا، ولا يجوز ظهور أنْ في النثر، ويجوز للضرورة في الشعر, ومثالها: جئت كي لأقرأ.**

**وإنما وجب اعتبارها تعليلية هنا؛ لأننا لو لم نعتبرها كذلك لوجب اعتبارها مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها، والحروف الناصبة من العوامل الضعيفة التي لا تقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولها, وههنا قد فُصل بين كي والمضارع باللام، فالذي ألجأنا إلى قبول توالي حرفين بمعنى واحد هو الفرار من أمر ممتنع, وهو الفصل بين العامل الضعيف ومعموله.**

**قال ابن هشام -رحمه الله تعالى-: "كي"، حرف جرّ بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل. وقال أيضًا: "كي" تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملًا. وكلامه صريح في إفادتها للتعليل، بل ولم يذكروا للجارة معنى آخر غير التعليل؛ فتتعين فيه.**

**وتحتمل "كي" أن تكون مصدرية أو تعليلية إن تجردت من اللام وأنْ؛ فإن قدرنا اللام قبلها كانت مصدرية، وإن قدرنا اللام بعدها أو قدرنا أنْ كانت تعليلية، والأَوْلى على ما قال ابن هشام أن تقدر "كي" مصدرية؛ فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معه، ورجح بعضهم الثاني وعلّله بما لا نطيل بذكره.**

**يقول ابن هشام: تتعين المصدرية إن سبقتها اللام، والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أنْ.**

**ويقول شيخ الإسلام الباجوري -رحمه الله- في (شرح نظم الآجرومية): كي تتعين للمصدرية في صورة واحدة, وهي ما إذا تقدمت عليها اللام، وللتعليل في صورتين, وهما: ما إذا تقدمت هي على اللام أو أن.**

**وقال الشيخ الخضري: كي إما مصدرية قطعًا، أو تعليلية قطعًا، أو محتملة لهما. ومن أحكام كي على ما ذكره الإمام السيوطي -رحمه الله تعالى-: أنه لا يمتنع تأخير معلولها؛ فيجوز أن تقول: كي تكرمني جئتك, سواء أكانت الناصبة أو الجارة، وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله، وتقدُّم المفعول من أجله سائغ.**

**هذه هي الطريقة المعتمدة عند النحاة في كي معنى وعملًا وأقسامًا، وهي طريقة موافقة لمذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصب مثل أنْ، وذكر الأخفش أنّ كي في جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير أنْ.**

**قال الإمام السيوطي -رحمه الله-: مذهب سيبويه والأكثرين أنها حرف مشترك؛ فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلية، وتارة تكون حرفًا تنصب المضارع. وقال الفاكهي: كي حرف مشترك يكون ناصبًا وجارًّا، وهو مذهب الجمهور.**

**وحاصل ما تقدم من الطريقة المعتمدة: أنه ينبغي حمل كلام الأصوليين على كي التعليلية الجارة، وتقييده بذلك؛ لأنها هي الصريحة في التعليل، والمتعينة له قطعًا على ما وقع في عباراتهم.**

**أيضًا: أنّ كي المجردة من اللام وأنْ تكون من ألفاظ الظاهر؛ إذا كانت راجحة في التعليل، أما كي المصدرية فإن المفيد للتعليل هو اللام لا كي؛ لخصوصها لانسباكها مع الفعل بعدها مصدرًا مجرورًا باللام, نحو: جئت لكي أقرأ, وتقديره: جئت للقراءة. واللام من ألفاظ التعليل لا من ألفاظ الصريح؛ فيكون النص الذي وقعت فيه كي المصدرية مفيدًا للتعليل ظاهرًا.**

**قلت: والسر في إفادة "كي" التعليلية الجارة -وقد علمت ضابطها بما سبق- للتعليل صراحة: أنها تأتي مؤكدة للام التعليل؛ فيكون السياق قد تعين للتعليل, ورفعت كي احتمال اللام لمعنى آخر من معانيها المتعددة, الذي بسببها نزلت اللام من مرتبة القاطع إلى مرتبة الظاهر.**

**وقد أشار في فصل الحروف من (جمع الجوامع) إلى شيء مما ذكرناه، فقال: كي للتعليل، وبمعنى "أنْ" المصدرية، إلا أنه أطلق الكلام في القياس.**

**وينبغي تقييده كما علمت؛ فإنه حيث احتملت معنيين لم تكن نصًّا في أحدهما إلا بتعيينه، وتقييد الكلام به, وكلامنا فيما هو نص في التعليل فافهم.**

**وبناء على ما سبق من ضوابط أنواع كي، فإن المثالين اللذين ذكرهما الأصوليون لا يصحان مثلًا لكي التعليلية الجارة الصريحة في التعليل.**

**وذلك لأنه إذا لم تظهر أن بعد كي ولا سبقتها اللام أو وجدا معًا؛ جاز الأمران: المصدرية والتعليلية, نحو: {ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ} على ما قاله ابن هشام وغيره من جواز الأمرين في هذه الآية؛ فإن قدرت قبلها اللام فهي مصدرية، وإن لم تقدر قبلها فهي تعليلية، فيكون على الأول منصوبًا بنفس كي، وعلى الثاني منصوبًا بأن مضمرة بعد كي.**

**ونظيرها المثال الآخر المذكور، وهو قوله تعالى: {ﯯ ﯰ ﯱ} [القصص: 13] وإنما يصحان مثلًا؛ لما هو ظاهر في التعليل لا صريح.**

**وقد وردت "كي" في القرآن الكريم في عشرة مواضع:**

**فتتعين في ستة منها أن تكون مصدرية، وذلك في قوله تعالى: {ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ} [النحل: 70]، وقوله تعالى: {ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ} [الأحزاب: 37], وقوله تعالى: {ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ} [آل عمران: 153], وقوله تعالى: {ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ} [الحج: 5], وقوله تعالى: {ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ} [الأحزاب: 50]، وقوله تعالى: {ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ} [الحديد: 23].**

**هذه المواضع الستة التي تتعين فيها أن تكون مصدرية, والمفيد للتعليل فيها جميعًا هو لام التعليل.**

**ويحتمل في أربعة مواضع أن تكون مصدرية أو تعليلية، وذلك في قوله تعالى: {ﯺ ﯻ ﯼ} [طه: 33], وقوله تعالى: {ﭽ ﭾ ﭿ} وذلك في موضعين في القرآن في سورتي طه والقصص، وقوله تعالى: {ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ} [الحشر: 7], ولم يرد في القرآن الكريم "كي" التعليلية الجارة.**

**هذا ما ذكره النحاة وما ينبني عليه من بحث أصولي في هذه المسألة، وقد خرج عن التفصيل النحوي الدقيق بعض أئمة النحو؛ فأجمل الكلام إجمالًا.**

**ولعل ذلك أو نحوه أن يكون وراء صنيع ذلك الأصولي، الذي كان أول من اعتبر "كي" من المفيدة للتعليل قطعًا، ثم تابعه الأصوليون بعده، وهذه الطريقة نجدها في عبارات بعض النحاة، نذكر منهم: الرماني والحريري وابن الحاجب.**

**أما الإمام الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى النحوي، فإنه قال: "كي" من الحروف العوامل، وعملها النصب في الفعل، وقد تدخل عليها اللام، نحو قولك: لكي تفعل، وقد يلحقها لا فيقال: جئت كيلا يغضب، ولكيلا يغضب، و"كي" تنصب بنفسها إلا على مذهب من قال "كيما"؛ فإنها على هذا المذهب جارة، وحروف الجر مختصة بالأسماء، ولكن يضمر بعدها "أنْ" لتكون مع الفعل مصدرًا، والمصدر اسم؛ فتكون داخلة على اسم، كما كان ذلك في لام كي، ولام الجحد، ومعناها في كلا الوجهين العلة، وذلك أن ما قبلها علة لما بعدها. انتهى كلام الرماني.**

**وقول الرماني -رحمه الله-: ومعناها في كلا الوجهين: العلة, مخالف لما صرحوا به من كون كي المصدرية بمنزلة أنِ المصدرية؛ عملًا ومعنى.**

**أما الإمام الحريري أبو القاسم بن علي المتوفى 516 -رحمه الله تعالى- صاحب (المقامات) المشهورة، وناظم (ملحة الإعراب) وشارحها، فقد قال في الشرح: وأما "كي" فهو حرف وضع بمعنى العلة، والغرض لوقوع ذلك الفعل؛ فإذا قلت: زُرتك كي تكرمني, فمعناه: زرتك للإكرام, ففيها شبه للمفعول له، ويجوز إدخال اللام عليه، فتقول: زرتك لكي تكرمني. وقد يجوز إلحاق ما ولا بآخرها مع زيادة اللام في أولها وحذفها, فتقول: زرتك كيما تكرمني، ولكيما تكرمني، وزرتك كيلا تغضب، ولكيلا تغضب. ولا يبعد تأثره بالرماني, ومقارنة عبارتهما توضح ذلك.**

**وأما الإمام المحقق ابن الحاجب المتوفى سنة 646, فإنه قال في (الكافية) عند الكلام على نواصب المضارع: وكي مثل: أسلمت كي أدخل الجنة, ومعناها السببية.**

**وهذا في الحقيقة موافق لمذهبه في الأصول الذي حكيناه، ويحتمل كلامه في (الكافية) أكثر من وجه أشار إليه الشراح:**

**الوجه الأول: أن يكون قد اختار مذهب الأخفش، من أن "كي" في جميع استعمالاتها حرف جر، ويكون الناصب غيرها، و "كي" الجارة تعليلية، وهذا الوجه يوافق ما قررنا من أن المفيد للتعليل صراحة هو "كي" الجارة التعليلية، ولكنه يزيد عليها بأن جعل كل "كي" كذلك، وهو مخالف للمعتمد نحويًّا.**

**الوجه الثاني: أنه يريد أن كي فيها معنى السببية، فلا تستعمل إلا في مقام السببية، سواء كانت بمعنى أنْ نحو: لكي أقوم، أو بمعنى اللام على ما ذكره الرضي.**

**وهذا الوجه لا يعارض المعتمد نحويًّا؛ لما أشرنا إليه من أن سياقها يفيد التعليل على كافة وجوهها، سواء بنفسها أو بلواصقها، وبقرائن السياق؛ ولكن هذا غير مفيد في البحث الأصولي الطالب لتحديد مرتبة الدلالة قطعًا أو ظنًّا, وغير مصحح لعبارة من أطلق إفادتها للتعليل صراحة بنفسها.**

**الوجه الثالث: ومن وجوه كلام الإمام ابن الحاجب: عدم تمشية عبارة ابن الحاجب وهو صنيع ابن جماعة، حيث قال: "كي" تكون تارة مصدرية بمعنى "أنْ"، وهي المقصودة هنا، وتارة تكون حرف جر، فإن كانت مصدرية فليست سببية، وإنما السببية اللام المقدرة معها.**

**ولا يخفى ما في كلامهم من إجمال، وبُعد عن تحقيق معاني "كي"، وأحكامها على ما ذكره سائر النحاة؛ على أن هذا الكلام ربما ألقى شيئًا من الضوء على السبب وراء إطلاق من أطلق من الأصوليين اعتبار "كي" من ألفاظ القاطع. والأليق بالنظر الأصولي هو اعتماد ذلك التدقيق النحوي، ومراعاته عند التعليل، وعند التعرض للأقيسة وعللها.**

**المراجع والمصادر:**

1. **(إتحاف ذوي البصائر شرح روضة الناظر)**

**عبد الكريم النملة، الرياض، دار العاصمة، 1996م**

1. **(التلويح على التوضيح)**

**سعد الدين التفتازاني، ضبط وتخريج: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، 1996م**

1. **(الإحكام في أصول الأحكام)**

**سيف الدين الآمدي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1990م**

1. **(الإِبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي)**

**السبكي علي بن عبد الكافي، تحقيق: شعبان محمد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 2000م**

1. **(أصول السَّرخسي)**

**السَّرخسي محمد بن أحمد بن أبي سهل، عالم الكتب، 1986م**

1. **(البرهان في أصول الفقه)**

**عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار الوفاء، 1989م**

1. **(سلّم الوصول في شرح نهاية السّول) مطبوع مع (نهاية السّول)**

**محمد بخيت المطيعي، عالم الكتب، 1994م.**

1. **(شرح اللّمع)**

**أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م**

1. **(قواطع الأدلة في الأصول)**

**منصور بن السمعاني، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م**

1. **(كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبزدوي)**

**عبد العزيز البخاري، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م**

1. **(نفائس الوصول في شرح المحصول)**

**أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1997م**

1. **(شرح الكوكب المنير)**

**محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن النجار، مكتبة العبيكان، 1997م**

1. **(إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول)**

**محمد بن علي الشوكاني، دار الكتب العلمية، 1999م**

1. **(أصول الفقه الإسلامي)**

**زكيّ الدين شعبان، مؤسسة علي الصباح للنشر، 1988م**

1. **(الوجيز في أصول الفقه)**

**عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1994م**

1. **(الموافقات في أصول الشريعة)**

**إبراهيم بن موسى الشاطبي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993م**